صورة عن الحياة اليومية في الصين الشعبية

حول المصانع والأجور والثورة التعليمية

كيف تعمل المصانع في الصين ؟ ما هي لجنة الشارع ؟ كيف تؤلف اللجنة الثورية ؟ كيف تدفع الاجور ؟ ما هي الفرص التعليمية للعمال ؟ وما هي الثورة في التعليم ؟

هذه الاسئلة يجيب عليها في مقابلة خاصة مع وكالة الـ ان. اس. فرانك كيهل ، وهو واحد من ١٥ اميركي من لجنة العلماء المهتمين بشؤون آسيا ، الذين قضوا شهرا كاملا في الصين ، زاروا خلالها عشر مدن، وشاهدوا مصانع وكمبونة زراعية والمستشفى المعادي للامبريالية ، ووحدة من وحدات جيش التحرير الشعبي ، وفيما يلي ترجمة لاهم المقاطع التي جاءت في هذه المقابلة :

– كيف يعمل المصنع في الصين ، وكيف سطم هذا المصنع ؟

■ ان ما يجب قوله في اول الامر عن المصانع هو انه ليس هناك مصانع عادية فحسب، ولكن مصانع في كومونات ، ومصانع متصلة بمصانع ، ومصانع في داخل مباني المدارس ، وفي الكومبون مثلا ، فان المصنع فيها يخدم الكومبون .

مثلا ، فمنا يزياره كومبون ينتج الخضار ، يعيش فيه حوالي ٢٥ الف نسمة ، في ضواحي شانغهاي . ان لديهم مصنع لصنع الآلات ليبيعوم في الكومبون ، ومصنع لصناعة اطارات الدراجات والعربات التي تجرها الدراجات ، تلك التي يستعملونها لنقل الخضار الى السوق .

وهناك ايضا مصانع متصلة بالمدارس ، ففي المدرسة الاعدادية رقم ٣١ في بكين ، يبدا الطلاب العمل في المصنع كجزء من برنامجهم التعليمي . انهم يصنعون مثلا ، الترانزستور ، مستعملين في ذلك بعض الآلات الشديدة التعقيد وهناك ايضا مصانع لديرها فتيان الشوارع ، ومصانع تديرها مصانع .

– ما هي لجنة الشارع ؟

■ ان لجنة الشارع هي الناس في الشارع او في الحي .. منطقة صغيرة .. الذين تقاعدوا او الذين يتواجدون في المنطقة اكثر من غيرهم . هؤلاء يشكلون منظمات للقيام بكافة انواع النشاطات – دراسة فكر ماوتسي تونغ، مسؤولية النظافة والقضايا الصحية في المنطقة ، مسؤولية قضايا النظام العام الثانوية ، وبناء المصانع الصغيرة . ان هذه المصانع التي تشغل من ٢٠ الى ١٠٠ عامل توفر العمل المنتج لاناس كان يمكن ان يكونوا عاطلين عن العمل ، للمتقاعدين الذين يرغبون في الاستمرار بالعمل ، وللنساء اللواتي لا يستطعن الذهاب لسبب او لآخر ، والعمل في المصانع .

والقيادة في المصنع تسمى اللجنة الثورية . وليس من الضروري ان يكون كافة اعضائها اعضاء حزبيين ، بل فقط نصفهم او اثنهم . ففي المصنع ايضا اللجنة الحزبية التي تضم عادة ما بين ١٥ و ٢٠ عضوا ، يعملون في المصنع . وفي المصنع لجان ثورية على كل المستويات ، تقوم بتطوير ابتكارات جديدة وبحل مشاكل العاملين .

وفي المصنع يقترح العمال عدة مرشحين لعضوية اللجنة الثورية ، وذلك الى اللجنة القائمة ، التي تدرس تلك المقترحات ثم تضع التوصيات، وتعيدها للعمال ، الذين يصوون بعد ذلك عن رايهم . ولكون النتيجة عادة ان شخصا واحدا من كل مشغل في المصنع ، يصبح عضوا في اللجنة الثورية .

وتتالف اللجنة الثورية من العمال ، وبشكلون الثلث ، ومن الموظفين الثقنيين ، وبشكلون الثلث ايضا ، ومن الموظفين الحزبيين وبشكلون الثلث الباقي .

يمكن تصديقها في معظم بلدان العالم ، ان هذا هو جزء من التيار العظيم في الصين بان لا يضيع شيء او يذهب سدى ، بل الاستفادة من كل شيء وتوفير اي شيء .

اما بالنسبة للاجور ، ففي مصنع صغير جماعي الملكية ، تقرر الاجور فقط على اساس ما تنتجه المصنع . ان العمال يحصلون على الاجرة ذاتها بقض النظر عن ماهية عملهم . اما على صعيد المصنع الكبير الذي هو ملكا للدولة ، فان الاجور تحدد على اساس مقياس الاجور القومي ، وتراوح عادة من ٤٥ – ٤٠ يوان في الشهر للمبتدىء ، حتى ١٢٠ – ١٥٠ يوان للعامل ذي الخبرة وللفني والمهندس الخ . وتلعب الاقدمية دورا رئيسا في تحديد الاجور . كما ان المهارة والثقافة تؤخذان بعين الاعتبار ، ولكن بعد اعتبار الاقدمية . كذلك تؤخذ بعين الاعتبار كلفة المعيشة التي تختلف من منطقة الى اخرى .

وتجدر الاشارة الى ان الثورة الثقافية لم تقرب مسالة الاجور . ان الصينيين يترددون كثيرا في التحرك بسرعة في امور تمس مباشرة حياة الفرد ، تماما عكس ما يتم في معالجة الامور السياسية . ولكن حصلت عملية رفع مستوى الاجور المنخفضة ، خاصة اجور المبتدىء والعامل الشاب ، فقد طلب العديد من العمال من الفئة العليا ، ومن العمال المهرة والفنيين ، اي من الذين يحصلون على ١٢٠ يوان وما فوق طلبوا تخفيض اجورهم بحيث يصبح في الامكان رفع اجور الاخرين !

كذلك فان لدى النساء العاملات في المصانع ملك الدولة في انحاء البلاد ، الحق بـ ٥٦ يوم استراحة مدفوعة بعد الولادة . وهناك مراكز رعاية تعمل نهارا ، وتكون احيانا جزءا من المصنع . وهناك مطاعم خاصة لهؤلاء الذين يعملون في اوقات مختلفة ، فيكون من الصعب عليهم اعداد الطعام في البيت . وتستطيع المراة التقاعد في سن الـ ٥٥ ، اي خمس سنوات قبل سن تقاعد الرجال – ٦٠ سنة .

ويبلغ ساعات العمل ثماني ساعات في اليوم، مع ٥٠ دقيقة مخصصة لتناول طعام الغداء . والعمل ستة ٦ ايام في الاسبوع ، فيبقى يوم الاحد عطلة للجميع . وفي نهاية ساعات العمل مطلوب من الجميع حضور ما يسمى ساعتين من الدراسة . ويجتمع العاملون في مجموعات ، للدراسة المخلصة : قد تكون دراسة اتباه اليوم في صحيفة « الشعب » اليومية ، او دراسة مسالة تقنية تتعلق بعملهم ، او دراسة اعمال ماوتسي تونغ ، او قد تتحول الى جلسة نقد ونقد ذاتي .

– ما هي الفرص التعليمية المتوحة للعامل والثورة على الصعيد التعليمي ؟

■ ان الشخص الذي عمل من ٧ الى ١٠ سنوات لديه الحق بدخول الجامعة كطالب جامعي لديه كافة الحقوق . ويعطى هذا الطالب اهتماما خاصة من قبل رفاقه واساتذته حتى يستطيع تخطي مشكلة الانقطاع الطويل عن الدراسة .

اما من ناحية الثورة على الصعيد التعليمي فقد تم تخفيض مدد سنوات الدراسة في المدارس الاعدادية والجامعات ، سنة واحدة .

وهذا يعني ٥ او ٦ سنوات في المدرسة الابتدائية ثلاث سنوات في الاعدادية ، وبعد العمل لسنتين او لثلاث سنوات ، يبقى حوالي ثلاث سنوات دراسة في الجامعة .

في الماضي كان هناك نظام العنبان الثلاث . كان الطفل يذهب من البيت الى المدرسة ثم الى الجامعة ، من دون انقطاع . اليوم على الجميع الخروج والعمل بعد اتمام الدراسة الاعدادية ، وذلك لسنتين او لثلاث سنوات على الاقل ، وفي مصنع او في كومبونة . وبعد ذلك اذا اراد احد متابعة دراسته في الجامعة ، عليه ان يبلغ الذين يعمل معهم في الوحدة ، في المصنع او في الكومبونة . ويقرر هؤلاء ما هي حاجاتهم ، ثم يراقبون وعيه السياسي ومعارساته ، ثم يقومون عملية الاختيار من هؤلاء الذين تقدموا بطلب الدخول الى الجامعة .

ان هذه العملية بالاضافة الى نظام الحصة النسبية (نظام الكوت) الذي تسير عليه الجامعة ، تحددان من سيكون طالبا جامعيا .

وكافة الطلاب في اوقات مختلفة خلال سنين الدراسة يشاركون في العمل . يقومون بالعمل بعد ظهر يوم واحد في الاسبوع ، من حراسة الى مسؤولية الحفاظ على النظافة ، او حتى العمل في مصنع قريب ، او في كومبونة ، اذا كانت المدرسة في منطقة ريفية .

وتجدر الاشارة هنا الى وجود مزرعة متكاملة في جامعة بكين يقوم بالعمل فيها كل من الاساتذة والطلاب والموظفين في الجامعة ، كما يوجد مصنع للادوية ينتج مختلف انواع الادوية المضادة للجراثيم ، لسد حاجة السوق .

وفي مواسم الحصاد يتوجه طلاب المدارس الاعدادية وطلاب الجامعات والاساتذة ، الى الريف للمشاركة في الحصاد وللاستفادة من الفلاحين الفقراء والمتوسطين .

ومنذ الثورة الثقافية فان الطلاب جميعهم تقريبا هم اما من اصل فلاحي ، عمالي او من عائلات خدم رب اسرتها في جيش التحرير الشعبي . ومن الملاحظ ايضا ان هناك تركيز على تخفيف الفرق بين الطلبة والاساتذة .

ويقضي الطلاب جزءا من عطلهم الاكاديمي في وحدة عمل لها علاقة بما يدرسونه . مثلا ، يقضي طلاب الهندسة المدنية جزءا من وقتهم يعملون مع الفلاحين في مشاريع الري . بينما يذهب طالب الفلسفة او طالب اللغة الصينية ، فيقضي بضعة اسابيع في مصنع او في كومبونة يعيش ويعمل بين العمال والفلاحين .

وكل المدارس هي بادارة لجان ثورية . وابتداء من المدارس الاعدادية يشارك الطلاب في مثل هذه اللجان . وعلى المستوى الجامعي تتالف هذه اللجنة من الكادرات السياسية ، وكادر الاساتذة والموظفين الثقنيين والطلبة .

■ واشنطن تأخذ على عاتقها تدريب الشرطة المحلية لمواجهة احتمالات الثورة المسلحة في العالم!

بدا الاعداد في الولايات المتحدة لانشاء معهد للحرب على الثورة المضادة الجديدة ، بعدما اصبح المسؤولون الاميركيون في كل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ، بخيبة امل من نتائج حرب فيتنام – الى الان – وحيث ارمي الولايات المتحدة بكل ثقلها من دون ان تفدر على احتواء الثورة وقمعها هناك .

والاستراتيجية الجديدة التي سيتم على اساسها التدريب في المعهد المقترح، هي استراتيجية مقاتلة حرب العصابات في تلك البلدان « الصديقة » للولايات المتحدة ، عوضا عن دمي كل الثقل العسكري دون تحقيق اي انتصار، كما يحصل في فيتنام .

وتسعى كل من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية لحمل الكونغرس على تاييدهذا الاقتراح ليخصص المبالغ التي تكفي لتسليح وتدريب قوات الشرطة المحلية في ٢٥ من بلدان جنوب شرق آسيا ، وامريكا اللاتينية وافريقيا ، واذا ماوافق الكونغرس على الموازنة المطلوبة فان قوات الشرطة في فيتنام ستضاعف ٥ الاضعاف، في العام القادم ، بينما ستضاعف عدد قوات الشرطة في تايلاند .

اما استراتيجية الثورة المضادة الجديدة ، بواسطة قوات الشرطةالمدربة تدريبا خاصا وجيدا ، فقد الح اليها الجنرال ماكسويل تايلور ، الرئيس السابق لاركان القوات المسلحةالامريكية، وذلك فيخطاب القاه مؤخرا في الاكاديمية الدولية لتدريب الشرطة في واشنطن.

لقد قال تايلور : « ان الدرس البارز من فيتنام هو بان لا ندع قيام وضع من نوع فيتنام ، مرة اخرى . لقد تعلمنا الحاجة الى منظمة استخبارات للشرطة قوية فعالة ، للمساعدة في كشف المظاهر المبكرة لوضع تخريبي اولي . » !

لقد تخرج من هذه الاكاديمية للشرطة ٢٥٠٠ ضابط شرطة اجنبي ، من انحاء العالم ، منذ ان افتتحت الاكاديمية في عام ١٩٦٢ . ويتدرب في هذا المعهد كل عام ما معدله ٧٠٠ ضابط شرطة – معظمهم من امريكا اللاتينية . ويدير الاكاديمية « مكتب السلامة العامة » ، وهو جزء من وكالة التنمية الدولية (اي. آي. دي) ويقوم بالتدريب فيها ٢٦ خبير ، وذلك على موضوعات تطلب ٦ اسابيع . وكانت هذه الاكاديمية تركز في اول الامر على قضايا تتعلق بالامن المدني ، على حماية الحدود ، وسلامة السير والمواصلات ، ثم بدا هذا التركيز يتحول الى تركيز على وسائل وطرق قمع عمليات التسلل والتخريب، ذات المضمون السياسي .

واصبحت الاكاديمية اليوم مقرا للتدريس والتدريب في مسائل جمع المعلومات (الاستخبارات) والسيطرة على اعمال الشغب والاضطرابات ، وعلى طرق كشف اعمال التخريب . وقد كان لبروز حرب العصابات المدنية ، خاصة في امريكا اللاتينية ، والنتائج المحدودة للعمليات العسكرية ، في اعتقال المجموعات المعادية لنظم قائمة ، الاثر في الدفع نحو هذه الاستراتيجية الجديدة ، على اساس : « ان رجل الشرطة المدرب تدريبا مناسبا ، والذي يعيش بين الناس ، يستطيع الحصول على معلومات والقيام بما يمكنه من اعتقال رجل العصابات اكثر مما تستطيع ان تفعله فرقة عسكرية كاملة » .

ويرسل معظم ضباط الشرطة الذين تلقوا تدريبهم في هذه الاكاديمية ، الى بلادهم ، ليقوموا بدورهم بتدريب رفاقهم مثلا ، لقد تخرج من الاكاديمية ٢٣٨ ضابط شرطة برازيلي ، عادوا جميعهم الى البرازيل حيث دربوا ٥٥ الف ضابط وشرطي برازيلي .

كذلك فان الاكاديمية كانت المسؤولة عن زيادة قوة الشرطة في جنوب فيتنام من ٨٨ الف جل الى قوة من ١٢٢ الف . ويمسى دعاة الاستراتيجية الجديدة للثورة المضادة لاقناع القيمين على الامور بتبني الاكاديمية للبرنامج الجديد ، بالاشارة الى ان برنامجهم الجديد هو طريقة جديدة ورخيصة وفعالة لمنع الانتفاضات الوطنية او قمع اي نوع فيتنام، في البلدان الاجنبية « الصديقة » .

ويشيرون الى ان الـ ٢٦ مليون دولار كموازنة سنوية للبرنامج ، هي مجرد جزء صغير جدا من كلفة حرب من نوع حرب فيتنام !

● بوادر "حرب النحاس" بين واشنطن وتشيلي

بدات في تشيلي بوادر ما يسمونه في واشنطن بـ « حرب النحاس » بين حكومة الرئيس اليندي التقدمية، وبين الشركات الاميركية المستغلة لثروة البلاد النحاسية والتي طالها قرار التاميم الذي صدر في شهر تموز الماضي . وهذه البوادر الجديدة تزيد من الاخطار التي تهدد النظام القائم في تشيلي ، منذ نجاح ممثل الائتلاف اليساري ، سلفادور اليندي في الوصول الى سدة الرئاسة .

فقد طال قرار التاميم ثلاث شركات اميركية ، منها شركة « انا كوندا » التي تسيطر على اكبر منجم نحاس مفتوح في العالم ، وشركة « كونيكوت » ، التي تسيطر على اكبر منجم نحاس ، تحت الارض ، في العالم .

والخلاف الحالي يزيد خطورة وضع الحكم القائم في تشيلي ، وتؤكد بان واشنطن ستزيد من جهودها وتامرها ضد نظام الحكم هناك لحماية مصالح هاتين الشركتين الاحتكاريتين .

فبينما كان الرئيس اليندي ، اثر قرار تاميم الثروة النحاسية في تشيلي ، قد وعد تلك الشركات بدفع التعويضات لها ، قدم الى هذه الشركات مؤخرا – وقبل دفع التعويضات – فاتورة تتضمن مطالبة الحكومة لهذه الشركات بمبلغ ٧٧٠ مليون دولار ، وذلك عن « ارباح فائضة » ، كما قدم لها فاتورة اخرى تتضمن كلفة عمليات ترميم وتصليح في المناجم .

واهمية تقديم حكومة تشيلي مثل هذه الفواتير هي ان تقدير الاميركيين لقيمة استثماراتهم المؤممة في تشيلي ، لا تتعدى ٦٠٠ مليون دولار . وهذا يعني ان الحكومة التشيلية اصبحت الطرف الطالب بينما الشركات الاميركية التي اممت مصالحها النحاسية اصبحت الطرف المدين – بعد التاميم – وليس العكس .

وقد اثار هذا الاجراء التشيلي الجريء من قبل حكومة الرئيس اليندي ، اثار ثائرة الاحتكاريين اصحاب المصالح المؤممة وثائرة واشنطن في الوقت نفسه ، ليس فقط للمحاولة التشيلية الجريئة التي تستهدف التعويض عن البلاد لسنين وسنين من النهب الامبريالي الاميركي ، بل لما تشكله هذه الخطوة من سابقة في بلدان اميركا اللاتينية ، في حالة من المد القومي التقدمي الذي يسح في انحاء ذلك الجزء من القارة الاميركية .

وتجدر الاشارة الى ان هذا الاجراء لم يشمل الشركات الاميركية الثلاث فقط بل تعداه ليؤثر بصورة غير مباشرة على شركات اميركية اخرى ، وبالتالي على الحكومة الاميركية . فالتاميم سيجبر شركة الاستثمار الخاصة عبر البحار (اوبيك) وهي وكالة اميركية رسمية ، على دفع حوالي ١٢٠ مليون دولار لشركات النحاس الاميركية الثلاث كمدفوعات تامين ، اذا ما صودرت ممتلكاتهم .

كذلك ستتعرض للمطالبة بتعويض شركة التلفراف والهاتف الدولية التي امتت تشيلي اسهمها في الشركة التشيلية للهاتف ، وتبلغ قيمته حوالي ١٠٠ مليون دولار ، بينما احتياطي هذه الوكالة لا تتجاوز قيمته ١٢٦ مليون دولار ، وقد تضطر هذه الوكالة الى مطالبة الكونغرس الاميركي لتخصيص مبالغ اضافية لها !

ولم تستبعد تشيلي ردود الفعل الاميركية . فقد صرح وزير خارجيتها في الاسبوع الماضي بانه يتوقع ان يفرض الاميركيون اجراءات اقتصادية ضد تشيلي ، خاصة وان مثل هذه الاجراءات قد بدات منذ شهر اب الماضي – بعد قرار التاميم – عندما اوقفت كل اشكال المساعدات الاقتصادية لتشيلي « حتى توصل الحكومة الى تسوية للنزاع حول مصالح النحاس » .

وتقول اوساط المراقبين في واشنطن ان امام الحكومة الاميركية ٤ خيارات ، اما ان توقف كافة المساعدات الاقتصادية لتشيلي الى اجل غير مسمى – وهذا الاجراء لن يؤثر لكون هذه المساعدات قد تدنت الى ادنى مستوى قبل وصول اليندي الى الحكم – او تغلق السوق الاميركي في وجه صادرات التشيلي ، بما فيه صادرات النحاس – وهذا اجراء مؤثر، او تقطع العلاقات الدبلوماسية – وهذا يشكل خسارة لواشنطن اكثر منها لتشيلي !

ولكن – يقول المراقبون – فان كافة هذه الاحتمالات ستؤثر اولا على واشنطن لان الاوضاع قد تغيرت نغيرا جذريا في اميركا اللاتينية منذ ان اجبرت واشنطن الدول الاعضاء في منظمة الدول الاميركية على طرد كوبا من المنظمة ، لهذا ، فان الاحتمال الاقرب الى الوقوع هو اللجوء الى الاسلوب المالوف الذي تتبعه واشنطن حيال تلك الانظمة في اميركا اللاتينية ، التي تود الخلاص منها لكونها تشكل خطرا ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، لمصالحها الامبريالية هناك . وليس قول مصادر في واشنطن في الاسبوع الماضي بان « مواجهة رئيسية محتملة في تشيلي هي امر اكيد في الاسابيع القليلة القادمة » ، الا تحذيرا لما يمكن ان تلجا اليه واشنطن هناك للخلاص من نظام حكم الائتلاف اليساري .

ولكن الاختلاف الوحيد في الوضع في هذه المرة سيكون في وجود نظام الحكم التقدمي في السلطة لفترة تقارب السنة، ووجود تلك التنظيمات الشعبية الطلابية والعمالية ، التي مثلت الائتلاف الشعبي والتي لن تسلم بسهولة لاية عملية يمكن ان تفقدها المكاسب والحريات التي بدمها النظام الحالي .

حرب الشعب كصراع طبقي جماهيري

عامة بمثل السوفيت والصينيين) ، وصولا الى نظرية « الاستراتيجية الوطنية » التي تقدم بها السوفيت بعد المؤتمر العشرين والقائمة على الرفض المطلق للاختبارات الطبقية في الصراع ضد الامبريالية .

الاستعمار في اشكاله الجديدة

ومن وجهة النظر هذه نجد ان تمييز ماو بين التناقضات الرئيسية والتناقضات الثانوية (وهي مع خضوعها للرئيسية ، تبقى في كل الاحوال تناقضات يجب حلها للوصول الى امكانية حل التناقضات بين القوتين المتصارعتين الرئيسيتين) قد شكل اساس التفكير ، الصارع بمصطلحات ثورية بالعمل ، بمسالة الصراع ضد الاستعمار على انه صراع طبقي داخلي وعلى انه « في نفس الوقت » عنصر مقوي في الصراع الشامل ضد الظاهرة الامبريالية . ان تحليل ماو للواقع الاجتماعي على انه واقع متناقض يكمن في اساس الاتجاه الاممي الذي تقدم به الشيوعيون الصينيين كتقيض للاطروحات السوفياتية الداعية للتعايش بامتداد « تخفيفا لحدة التوتر » مع الامبريالية ، يمكن الوصول اليه بواسطة اتفاقات وتعاقدات تتم على مستوى القمة ، كما ان هذا التحليل يكمن في اساس مسالة الرفض المطلق للاستعمار الجديد . ولم يكن معنى صدفة ان اطروحات ماو حول التحليل الطبقي في علاقته مع التناقض الامبريالي قد اخذ بها واعيدت صياغتها جغرافيا ، وفي شروط مختلفة ، في كتابات واعمال نظري الثورة اللبنانية ، سواء خلال المقاومة ضد الفرنسيين قبل عام ١٩٥٤ ، او خلال الصراع ضد محاولة الاستعمار ذي الطراز الجديد التي قامت بها الولايات المتحدة في الجنوب اللبناني .

في حين اننا نجد ان كل الحركات التي لم تمكن من صياغة استراتيجية ثورية قائمة على اساس من الصراع الطبقي والصراع القومي ، او على امكانية القضاء ، بواسطة نضال طويل الامد ، على التوازن والخلافات السلبية بين القوى ، انتهت الى عقم ايديولوجي وسياسي ، مرتبط بصورة وثيقة ، وقد كسبب ام كنتيجة، بعدم القدرة على القيام بسلسلة من الاختيارات والانحطاطات الطبقية ضمن السياق « الخطي » ، والقضية الاوضح والاكثر مساوية في هذا المجال هي قضية الجزائر ، اذ ان كل التراث الشعب الجزائري بالثورة المعادية للاستعمار (والذي اجهزه الاستعمار في القتال حتى النصر النهائي رغم عظمة الثمن الذي دفع) لم يكف للتعويض عن تواضع التحليل الاجتماعي والايديولوجي الذي قامت به القوى التي كانت تزعم ذلك النضال (والتي لم تعرف كيف تبني حزبا طليعيا حقيقيا ، وهذه مسالة ذات مغزى كبير) وذلك بشكل ادى الى دفع ثمن ذلك التواضع بصورة قاسية ، تحلت بالفشل الذي عانته العملية الثورية بعد الوصول الى الاستقلال .

ولذلك فان عدى طرحة ومنظور ماو يصطدمان في الواقع لتحليل الظواهر الجديدة التي اوجدها الحقول الاستعمارية الجديدة والتي لا يمكن فهما ان تحليل وان نجابه بواسطة الوصفية التومية الجزئية او بواسطة مختلفات عمومية تبرى في « الامبريالية » عدوا طبقيا » في منهجي وتمييز صفات عرقية او بمنع موسائل تكنيكية اقتصادية فحسب . فضلا عن ان الاتجاه ماو حتى وان تكون وتبلور حول مثل مجتمع مستعمر امكانية تبسيط وتغل ادبي ، يضيع المجال امام مجابهة عميقة حتى لمشاكل علاقة التبعية والتعاون المطبعة التي تربط المجتمعات الرأسمالية الاوروبية بالولايات المتحدة في اطار النظام الامبريالي . وتستطيع القول بصورة اعم ان التطور الاقتصادي لماو قد ادى للتراكمية بارزاء صعوبتها وقوتها كاداة في البحث، والتي منطلقاتها الاستراتيجية، حتى ازاء الواقع الدولي الحالي (هي قواعدها الجزئية وهي طبيعته العامة) ، كما استمحت جوانبها الاساسية بشكل مرن وفعال .

(انتهى)